العطية يشيد بالدور الكبير لأمير الكويت في تعزيز العمل الخليجي المشترك

الكويت / متابعات :

أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالرحمن العطية أن امير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح هو من أسس ووضع سياسة دولة الكويت الخارجية.

جاء ذلك في تصريح خاص للامين العام لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لوسائل الإعلام الكويتية أمس وذلك بمناسبة عيد الاستقلال الـ 50 وذكرى التحرير الـ 20 والذكرى الخامسة لتولي أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مقاليد الحكم.

وتقدم العطية بالتهنئة إلى أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه اللّه والقيادة السياسية الكويتية بهذه المناسبات الوطنية الغالية متمنيا للشعب الكويتي العزيز تحت قيادة سموه حفظه اللّه دوام العزة والتقدم والرقي.

ووصف الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية امير الكويت بأنه رجل دولة من الطراز الأول وصانع سياستها الخارجية.

وأشار إلى أنه بفضل تلك السياسات الحكيمة لسموه فان ذلك أسهم بايجابية في تبوؤ دولة الكويت المكانة المرموقة واللائقة بين الدول مشيدا بحكمة وحنكة وخبرة سموه وبالانجازات الكبيرة التي تحققت في عهده لمصلحة الوطن والمواطن.

وأكد العطية سعي امير البلاد الدؤوب والمخلص لتبوؤ دولة الكويت مكانة رفيعة بين دول العالم المتحضر وحرصه الدائم على جعلها دولة عصرية حديثة مزودة بالعلم والمعرفة يسودها التعاون والاخاء والمحبة ويتمتع سكانها بالمساواة في الحقوق والواجبات مع المحافظة على الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير.

وأشاد بالدور الكبير لسموه واخوانه زعماء وقادة دول المجلس في دعم مسيرة العمل الخليجي المشترك التي أنجزوا فيها العديد من الاتفاقيات والمشاريع المشتركة من أبرزها الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والتنقل بالبطاقات الذكية بين دول المجلس والعديد من المشاريع التي تجسد المواطنة الخليجية وتحقق أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أضواء

استعادة الوعي بجواز الاختلاط.. ماذا بعد؟

حصل أخيرا في المجتمع السعودي ما لم يكن معهودا من قبل، وهو تصدي مجموعة من رجال الدين، والمسئولين في مؤسسات دينية، للدفاع عن جواز الاختلاط بين الرجال والنساء استنادا إلى أدلة شرعية مستمدة من الكتاب والسنة.

د. خالد الدخيل

وزير العدل السعودي، محمد العيسى، مثلا، يعلن بوضوح وحسم جواز الاختلاط ضمن ضوابط شرعية. يعتمد العيسى في موقفه على أحاديث وآيات قرآنية، كلها تفيد جواز اختلاط الرجال والنساء في أطر اجتماعية أو دينية معينة: مثل المآدب، والمناظرات العلمية، والتعليم، والحج... إلخ. بل يؤكد أن مصطلح الاختلاط لا وجود له في الشريعة الإسلامية. مضيفا أن «شيوع مصطلح الاختلاط بدل الخلوة غير الشرعية من الجناية العمدية على المصطلحات الشرعية». ويصف الوزير مواقف من يرفضون الاختلاط بدعوى الخوف على المحارم بقوله: «ومن غار على الحرمات فوق غيرة الشرع، دخل في حيز الوسوسة، وسوء الظن بالناس، والتعقب على الشريعة.» وهذا موقف غير مسبوق من مسؤول بمستوى وزير العدل.

قبل العيسى وبعده تحدث كثيرون بالمعنى ذاته. فرئيس هيئة الأمر بالمعروف في منطقة مكة المكرمة، أحمد الغامدي، يقول: «والحق أنه لم يكن الاختلاط من منهيات التشريع مطلقا بل كان واقعا في حياة الصحابة»، وأن العادات والتقاليد غيرت هذا الأصل، ولم يبق منه إلا الاختلاط في أماكن العبادات مثل الصلاة والحج، وذلك لأن هذه تستعصي على العادات. وممن تكلم بمثل ذلك الشيخ عبداللطيف الحارثي، القاضي بديوان المظالم. واللافت هنا هو إجماع هؤلاء على أن الاختلاط مصطلح غير موجود في المصادر الشرعية، وأنه مصطلح مستحدث. وهو أمر مثير للاستغراب. لأنه إذا كان الأمر كذلك، فلماذا صمت من يرى هذا الرأي عقودا، بل ربما قرونا أمام تحريم الاختلاط؟ .

يبدو من كلام هؤلاء الأفاضل وكأن المجتمع هو الذي صك هذا المصطلح ليضفي على عاداته وتقاليده غطاء شرعيا يبررها ويزكيها. في حين أن العلماء ورجال الدين هم من نحت مصطلح الاختلاط، ومن ثم هم من خلط بين الدين وبين عادات المجتمع وتقاليده. والآن يأتي رجال وعلماء آخرون يصححون هذا الالتباس. وليس لهذا الموقف من تسمية إلا أنه صحوة جاءت متأخرة، أو استعادة للوعي بجواز الاختلاط بعد عقود من الصمت المطبق على تحريم هذا السلوك.

لكن موقف أصحاب الوعي المستجد يمثل مؤشرا مهما على حجم التغير الذي حصل للمجتمع السعودي، وهو موقف يأتي استجابة ولو متأخرة لهذا التغير. من الصعب أن نأتي على تفاصيل هذا التغير. لكن الأكيد أن فكرة «جامعة الملك عبداللّه للعلوم والتكنولوجيا» التي تبناها العاهل السعودي، هي التي قرعت جرس الاختلاط، وأعلنت أن الزمن لم يعد يتسع له، وأنها بذلك تكون قد ألقت بحجر كبير في بركة الدولة والمجتمع. فهذه الجامعة هي أول مؤسسة تعليمية في السعودية تسمح بالاختلاط. ولم يكن من الممكن الإقدام على مثل هذه الخطوة إلا تحت مظلة الدولة أو مظلة الملك. وقد اختار الملك بمكانته وحدود صلاحياته الشرعية والدستورية أن يضفي مظلته على هذه الخطوة الكبيرة. وهذه مبادرة لا تنقصها الشجاعة أبدا، وسوف يسجلها التاريخ له.

رسميا، وفي إطار الدولة، لا يزال الاختلاط ممنوعا. وانطلاقا مما يقوله أصحاب الوعي الجديد، فإن هذا المنع ليس بالقانون والنظام، وليس بالنص الديني، وإنما بالعادة والعرف الاجتماعيين. والمربك أن جهة دينية رسمية (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) هي التي تتولى مراقبة الالتزام بهذا المنع. وبقدر ما أن الهيئة تمثل بهذا الدور سياسة داخلية للدولة، فإنها في الوقت نفسه تعبر عن جزء من المجتمع: ليس بالضرورة كل المجتمع، لكن عن قطاع معتبر منه. وهذا نتيجة طبيعية لأجيال تشكل وعيها عبر عقود طويلة من الزمن، وضدا على الموروث الإسلامي، على حرمة الاختلاط. من هنا تأتي أهمية موقف الملك، وشجاعته على المبادرة بكسر هذه الحلقة المفرغة.

تبدو الدولة من ناحيتها وكأنها تستجيب من خلال الهيئة لما يريده المجتمع، لكنها في الوقت نفسه تكون في هذه الجزئية تنفذ سياسة تتصادم مع سياستها التنموية الأشمل. التوسع الضخم لتعليم المرأة، في كل المراحل والتخصصات، يقابله تضييق في مجالات العمل أمام المرأة، أو وضع شروط ومحددات لعملها تحد من قدرتها على الحراك الوظيفي. يقال إن الدولة تريد بذلك ممارسة نوع من الضبط والتوجيه لعملية التغيير الاجتماعي، بحيث لا تتحول إلى عملية حرق مراحل مربكة للمجتمع، وأن تكون عملية متدرجة يمكن استيعاب نتائجها مع الوقت. لكن هذا يتطلب قبل كل شيء برنامجا واضحا يلتزم بمثل هذا الهدف، وهو غير موجود. الأهم من ذلك أن فكرة التدرج لا تنطبق على ما تواجهه المرأة من قيود في مجتمعها. لأن ما هو مفروض عليها، مثل غطاء الوجه، وعدم جواز الاختلاط، والمحرم، وولي الأمر، وعدم السماح لها بقيادة السيارة... كلها أمور مبدئية أساسية، والإبقاء عليها كما هي يعرقل التغيير ولا يمرحله أو يساعد على تدرجيته. من هذه الزاوية، لا يبدو سياسة الدولة منسجمة مع طبيعتها، ولا مع شمولية سياستها التنموية. ومن هنا مرة أخرى، تبدو أهمية واستنارة خطوة الملك.

بقي أن نعرف أن استعادة الوعي بجواز الاختلاط تفرض مراجعة أشمل للفكر الديني السائد بمنهجيته الحالية. فإذا اكتشف الآن، ما كان معروفا من قبل، من أن حرمة الاختلاط لا أساس لها من الشرع، ماذا عن المحرمات الأخرى: حرمة كشف الوجه، وحرمة قيادة المرأة للسيارة، ووجوب إغلاق الأسواق والمحلات بعد الأذان. قبل ذلك سقطت محرمات كان معمولا بها بعدما تكشف خطلها الشرعي، مثل الصورة، وبطاقة الهوية للمرأة. الاختلاط هو العنوان الأكبر لمسألة العلاقة بين المرأة والرجل. والإصرار على الفصل بينهما بدواع جنسية فقط، رسخ مع الوقت فكرة أن هذه العلاقة خارج إطار المحارم هي علاقة جنسية حصرا، وأنها لا يمكن أن تتسع لما هو غير ذلك. وهذا افتراض متوهم تحول إلى عرف يتحدد على أساسه الموقف من هذه العلاقة.

في تحقيق لصحيفة «الرياض» عن الموضوع، تقول الاختصاصية النفسية مها المشاري: «ما نحتاجه هو ثقافة التعامل بين الجنسين في أماكن العمل، إلى جانب توفير أنظمة واضحة وملزمة لبناء وضبط هذه الثقافة». لاحظ استخدامها لتعبير «ثقافة التعامل بين الجنسين في العمل»، وأنها مفقودة في ثقافة المجتمع. المفارقة هنا أن المجتمع يرسخ ما يخاف منه (الجنس) ويحاول تفاديه. بحيث أصبح النساء والرجال لا ينظرون إلى علاقتهم ببعضهم البعض إلا من الزاوية الجنسية فقط. والمطلوب في هذه الحالة أكثر من إعلان موقف، وتصحيح لمصطلح. المطلوب أن يعاد النظر في مفهوم العلاقة من أساسها، وفي السياسة الرسمية تجاه المرأة في التعليم، والصحة، والحقوق، والعلاقات الاجتماعية. وبالتوازي مع ذلك، المطلوب إعادة تشكيل وعي الرجل بالمرأة، ووعي المرأة بالرجل، وتغيير موقف كل منهما تجاه الآخر بما يؤدي إلى إخراج مصطلح «الاختلاط» من ثقافة الناس، تمشيا مع ما كان عليه المسلمون من قبل.

عن / جريدة (الاتحاد) الإماراتية

(الخبر) تحصل على جائزة ثاني أجمل مدينة عربية

الرياض / متابعات :

تقف الخبر على ضفاف الخليج العربي بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية وتسجل تميزاً ونجاحاً للمملكة بين مدن العالم وتحتل المراكز المتقدمة عربياً في البيئة والجمال.

وتأتي الخبر لتتميز في تقديم الخدمات بعد أن بلغ حجم الانفاق للسياحة الداخلية في المنطقة حوالي 11.2 مليار ريال لعام 2008 و4.240 مليار لعام 2009 بحسب إحصائيات جهاز السياحة بالمنطقة الشرقية، ما ساعدها في الحصول على (جائزة ثاني أجمل مدينة عربية)، وليست فقط الإنجازات الهائلة التي قامت بها حكومة المملكة وقيادة المنطقة الشرقية ومدينة الخبر تحديداً هي السبب وراء حصول الخبر على هذه الجائزة بل تلك الميزات التي خصها اللّه سبحانه بالخبر فموقعها المهم على شاطئ الخليج العربي وطقسها الرائع والجميل في كل فصول السنة وتضاريسها ووفرة الفنادق والشقق المفروشة كل ذلك جعلها تكسب مكانة وتعد مقصدا للسياحة الداخلية حيث تأتي الخبر من أوائل مدن المنطقة الشرقية في هذا الشأن، فيما تعد المنطقة الشرقية من الوجهات السياحية المهمة بالرجوع إلى أن ما نسبته 3.8 ملايين رحلة تمثل 13 بالمائة من الرحلات السياحية بالمملكة تحط بالمنطقة الشرقية، بالإضافة إلى وجود 79 فندقا و591 شقة مفروشة نصف هذه الأعداد بالخبر.

ويطمح القائمون على هرم السياحة بالمنطقة الشرقية تحقيق تنمية منضبطة ومستدامة لقطاع السياحة، ويتطلعون إلى أن تكون المنطقة لاسيما الخبر الوجهة الأساسية للسياحة على الخليج العربي للعطلات العائلية التي تجمع بين الاسترخاء والأنشطة المتنوعة والاستمتاع بالمزايا التراثية والبيئية للمنطقة والرحلات البرية والبحرية.

(20 ٪) نسبة نمو قطاع الخدمات اللوجستية في الإمارات سنوياً

دبي / متابعات :

يحقق قطاع الخدمات اللوجستية في منطقة الخليج العربي نمواً يصل إلى 20 ٪ سنوياً، حيث تتميز منطقة الخليج بموقعها المميز، فيما تشكل الإمارات أهمية كبرى للشركات العالمية، وذلك لقدرتها على الوصول إلى مختلف أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا وأوروبا، إلى جانب الإجراءات والخدمات السهلة والبسيطة التي تقدمها الدولة لمختلف الشركات العاملة على أرضها، بحسب دراسة لغرفة تجارة وصناعة رأس الخيمة.

وأشارت مصادر مطلعة إلى مشروع مدينة دبي وورلد سنترال الذي سيحوي أكبر مطار من نوعه في العالم، وخصصت لهذه المدينة مساحة قدرها 25 كيلومتراً مربعاً ومن المتوقع أن تستوعب أكثر من 12 مليون طن من الشحنات الجوية سنوياً من خلال 16 محطة للشحن الجوي.

ومنذ أن أعلنت دبي عن إنشاء مدينتها اللوجستية في عام 2005، بدأت كبريات الشركات العالمية في السعي إلى حجز موطئ قدم لها في هذه المدينة، فبعد عام من بدء الأعمال فيها بدأت العديد من الشركات في حجز مواقعها، وكانت البداية مع أرامكس ودانزس وكيوهن آند ناجيل وبانالبينا، ثم توالت الشركات القادمة إليها ليبلغ عددها اليوم أكثر من 150 شركة من كبرى الشركات العالمية العاملة في قطاع الخدمات اللوجستية.

ويرى المسؤولون أن إقامة مدينة دبي اللوجستية تشكل نقلة نوعية وخطوة غير مسبوقة في قطاع الخدمات اللوجستية ككل، سواء في منطقة الخليج العربي أو منطقة الشرق الأوسط على حد سواء، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن هذه المدينة ستكون مجهزة بأرقى وأفضل خدمات البنية التحتية المتكاملة التي تلبي احتياجات المنطقة من الخدمات اللوجستية الاحترافية على أكمل وجه وبأسلوب في منتهى الكفاءة والسرعة والتميز.

وأكدت الدراسة أن مدينة دبي اللوجستية وبحكم بنيتها التحتية المتكاملة وكونها المشروع الأكثر تميزاً وضخامة حتى الآن، ليس على صعيد المنطقة وحسب، بل على صعيد العالم أجمع، ستكون منطقة حرة وموقعاً مفضلاً للشركات التي تحتاج أو تقدم الخدمات اللوجستية وخدمات النقل الجوية والبحرية والبرية إلى دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط والهند وأفريقيا.

وقال بعض المديرين التنفيذيين إن هذه المدينة تسهم بدور حيوي في الارتقاء بواقع الصادرات الخليجية بالاعتماد على البنية التحتية للمواصلات ومنافذ الاتصال المتطورة.

وتهدف مدينة دبي اللوجستية إلى تعزيز فرص الأعمال وتطوير الخدمات والمرافق الخاصة بقاعدة الشركات والمؤسسات التي توجد فيها.

وستكون هذه المدينة قادرة على تلبية متطلبات الشركات الصناعية العالمية والإقليمية والمحلية الكبيرة وكذلك الشركات التجارية والعاملة في مجال الخدمات اللوجستية التي تحتاج إلى عمليات نقل برية وبحرية وجوية. وتشتمل هذه الشركات على الخطوط الجوية والشركات العاملة في مجال الخدمات اللوجستية المتكاملة والشركات متعددة الجنسيات وشركات تخليص البضائع الإقليمية والمحلية، وكذلك شركات الخدمات اللوجستية الأخرى.

وعلاوة على ذلك، تستهدف الخدمات التي تقدمها مدينة دبي اللوجستية كبرى الشركات التي تعتمد على الخدمات اللوجستية، بما فيها شركات السيارات وتقنية المعلومات والأدوية والإلكترونيات والاتصالات ومنظمات الإغاثة والمساعدات والخدمات الأخرى.

وعرضت دراسة غرفة تجارة وصناعة رأس الخيمة أهم المشاريع المزمع البدء بتنفيذها في مجال البنية التحتية ودعم الخدمات اللوجستية، والتي منها مشروع قطار الاتحاد في دولة الإمارات الذي سيكون جزءاً من مشروع قطار الخليج ويبلغ طوله 1100 كيلومتر ويربط بين مركز الغويفات في نقطة الحدود مع المملكة العربية السعودية غرباً ونقطة الحدود مع سلطنة عمان شرقاً بكلفة تبلغ نحو 30 مليار درهم.

ومن المتوقع أن يسهم القطار في نقل نحو 30 مليون طن من البضائع سنوياً، إضافة إلى أنه يربط بين المناطق الصناعية والمراكز التجارية ومختلف مناطق الدولة الحدودية، كما من شأنه أن يخفف من كلفة صيانة الطرق نتيجة تقليل استخدامها من الشاحنات الثقيلة التي يقدر عددها بنحو 400 ألف شاحنة، علاوة على إسهامه بشكل واضح في تخفيف معدل الحوادث على الطرقات السريعة، فضلاً عن أن المشروع ينطوي على أبعاد بيئية، حيث يهدف إلى الحد من التلوث الناتج من مركبات الشحن في الطرق العامة.

كما قامت شركة "الاتحاد للقطارات" التي أسند إليها تنفيذ المشروع بإجراء محادثات مع شركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك" بشأن نقل الكبريت من حقل شاه للغاز الكبريتي.

وسيكون هذا المشروع أضخم مشروع لنقل الكبريت في العالم.. ومن المتوقع أن تقدر الكمية التي سينقلها القطار بنحو 7 ملايين طن من الكبريت.

ونوهت الدراسة بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية للقطار، موضحة أنه سيشكل جزءاً من خطة النقل العامة في الدولة ويعزز التكامل بين وسائل النقل المختلفة، كما أنه يحقق الربط اللوجستي بين المناطق التنموية والصناعية من جهة والموانئ الرئيسة من جهة ثانية، إلى جانب دوره الحيوي في العديد من مناطق الدولة، ومنها المنطقة الغربية التي أطلقت خطتها الاستراتيجية 2030، حيث إن القطار سيسرع في العملية التنموية ويسهل نقل البضائع والركاب.

ومن المشاريع المهمة في هذا المجال أيضاً، مشروع القطار الخليجي الموحد الذي تقدر كلفته بنحو 25 مليار دولار ويمتد مسافة 2117 كيلومتراً، ويبدأ من الكويت وينتهي في مسقط، مروراً بالسعودية والبحرين وقطر والإمارات.

ومن المتوقع أن يسهم مشروع السكك الحديدية الخليجية في التنمية الاقتصادية لدول الخليج كافة والمساعدة في دعم المبادرات الاقتصادية الخليجية الأخرى، مثل الوحدة الجمركية والنقدية والتسهيلات التجارية بين دول المجلس ؛ ومن المشاريع الأخرى التي تهدف إلى تعزيز البنية التحتية لدول مجلس التعاون الخليجي مشروع تبادل الطاقة الكهربائية.

أكدت دراسة لغرفة تجارة وصناعة رأس الخيمة أهمية قطاع النقل في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يمثل في المتوسط 7 إلى 10 ٪ من إجمالي الناتج المحلي لبلدان المنطقة ويعمل به نحو 10 ٪ من القوى العاملة بالنسبة لمعظم بلدان المنطقة.

وقال الدكتور سهل الروسان المستشار الاقتصادي في الغرفة إن هذا القطاع يشكل عنصراً مركزياً في تحقيق أهدافها الرئيسة المتعلقة بتسريع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال النمو الذي يقوده التصدير وتوليد فرص عمل جديدة وتحقيق التكامل الإقليمي وتحسين نوعية الحياة.

وأشار الروسان إلى أن أنظمة النقل في بلدان المنطقة على درجة جيدة من التطور النسبي، فلدى معظم بلدان المنطقة شبكات واسعة من الطرق وتتمتع بقدرات وإمكانات كبيرة في بعض المناطق، كما تتوافر لديها مرافق مهمة للنقل الجوي والبحري، وفي بعض الحالات شبكة كبيرة من السكك الحديدية، إلا أن نوعية مرافق البنية الأساسية للنقل غير كافية في كثير من الأحيان، ولا تستطيع مساندة اقتصادات حديثة آخذة في النمو، وعلاوة على ذلك فهناك فجوات في الطاقة الاستيعابية في مرافق البنية الأساسية للنقل في المناطق الحضرية الكبيرة.

وأضاف أنه رغم وجود مؤسسات مسؤولة عن هذا القطاع بصفة عامة إلا أن قدرتها على وضع السياسات وقدراتها الإدارية محدودة، إضافة إلى أن اللوائح التنظيمية والأنظمة المالية في حاجة كذلك إلى التطوير، لا سيما لتشجيع زيادة مشاركة القطاع الخاص في إقامة مرافق البنية الأساسية وتقديم الخدمات المتعلقة بالنقل والتي يهيمن عليها في العادة القطاع العام، لافتاً إلى أنه على الرغم من مسؤولية قطاع النقل عن نسبة لا تتعدى 6 بالمائة من مجموع انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في العالم، إلا أن بعض بلدان المنطقة تأتي بين أكبر الجهات الرئيسة المسببة للانبعاثات على أساس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وحتى الساعة لم يبذل سوى القليل من الجهود كي يتكيف قطاع النقل مع تغير المناخ.

وكشفت الدراسة عن أن تأثير وسائل النقل في حياة المجتمع يتركز في زاويتين مهمتين الأولى أن وسائل النقل تعتبر عاملاً محدداً له أهميته القصوى في تحديد اختيارات الأفراد وأسرهم للمكان الذي يسكنون فيه، وكذلك مكان العمل، والثانية أن وسائل النقل تؤثر بدرجة كبيرة في قدرة الأشخاص على دفع أسعار السلع التي تنقلها هذه الوسائل، حيث تدخل تكاليف النقل في أسعار بيع السلع وكذلك تؤثر تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطة في أسعار بيع المنتجات النهائية، وهذا يوضح الدور الكبير الذي يلعبه قطاع النقل في دائرتي الإنتاج والتوزيع في المجتمع.

وبالنسبة لقطاع الشحن والخدمات اللوجستية، فقد أوضحت الدراسة أنه يسهم بنسبة تتراوح بين 8 و10 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو ما يعكس أهمية هذا القطاع الحيوي الذي يلعب دوراً كبيراً في اقتصادات

مفتي السعودية: المظاهرات خطط لتفكيك الأمة العربية

الرياض / متابعات:

شن مفتي عام المملكة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ هجوما على مثيري المظاهرات والمسيرات في بعض البلدان العربية، واصفاً تلك المظاهرات بـ (المخططة والمدبرة) لتفكيك الدول العربية الإسلامية، وتحويلها من دول كبرى قوية إلى دول صغيرة (متخلفة) .

وقال آل الشيخ في خطبة الجمعة الماضية ، التي ألقاها في جامع الإمام تركي بن عبداللّه بالرياض إن الغاية من تلك الإثارة بعيدة المدى لضرب الأمة في صميمها، وتشتيت شملها واقتصادها وتحويلها من دول كبيرة قوية إلى دول صغيرة «متخلفة» على حسب ما خطط لها أعداء الإسلام، داعياً إلى الوقوف موقف الاعتدال والتنبه من شاحني الأنفس المبتعدين عن الساحة. ووصف آل الشيخ مخططات مثيري المظاهرات بـ«الإجرامية الكاذبة» لضرب الأمة والقضاء على دينها وقيمها وأخلاقها.

ودعا آل الشيخ المسلمين إلى التبصر في الواقع والعلم بأن أعداء الإسلام لا يريدون لنا خيرا، وأن الفوضويات التي انتشرت في بعض البلدان العربية جاءت للتدمير من أعداء الإسلام، الذين يطبعون لهم ويظنون النصح من ورائهم قائلاً «يا شباب الإسلام كونوا حذرين من مكائد الأعداء وعدم الانسياق والانخداع خلف ما يروج لنا والذي يهدف منه الأعداء إلى إضعاف الشعوب والسيطرة عليها وإشغالها بالترهات عن مصالحها ومقاصدها وغاية أمرها».

وحذر آل الشيخ، مما يبث في وسائل الإعلام خصوصاً التي وصفها بـ«الإعلام الجائر» الذين يبثون الأحداث على غير حقيقتها، وشحن القلوب بلا حقائق لتسيير الأمة حسب ما تنسيق لها بهدف «التدمير والتخريب».

وقال آل الشيخ «يا شباب الإسلام كونوا على بصيرة من تلك النار التي أوقدت في العديد من البلدان التي لا يعرف ما غايتها ونقلها الإعلام الجائر المدعي بأنه إعلام واقعي بل مخالف للسير على الخط الصحيح، فما ينقله من مقابلات ومشاهدات الهدف منها شحن القلوب وضرب الأمة بعضها ببعض». وتابع آل الشيخ إن تلك المشاحنات استغلت من قبل الأعداء لنشر السموم والشرور داخل الأمة العربية.

وبين آل الشيخ، أن من أسباب الفتن والغواية والضلال إثارة الفتن بين الشعوب والحكام من خلال المظاهرات والمسيرات التي لا هدف لها ولا حقيقة لها، وإنما هي أمور لضرب الأمة العربية الإسلامية في صميمها وتفريق كلمتها وتشتيت شملها وتقسيم بلادها والسيطرة على خيراتها، واصفاً نتائجها بـ«السيئة، والعواقب الوخيمة» لما فيها من سفك الدماء وانتهاك الأعراض وسلب الأموال وعيش الناس في رعب وخوف وضلال. وأبان آل الشيخ أن من نعم اللّه بعد الإسلام نعمة الأمن والعافية فبالأمن يحافظ المسلم على دينه وتحقن الدماء وتصان الأعراض وتحفظ الأموال وتؤدى الحقوق، فلا لذة للحياة بمال دون أمن ولا عيش دون أمن.

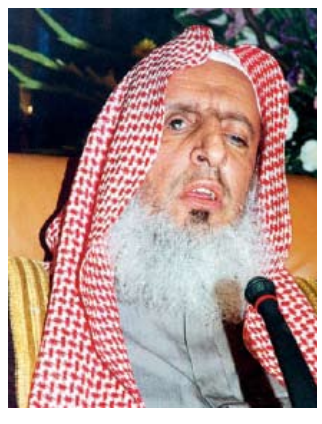

وقال «متى فقد الأمن ساءت الحياة، والأحوال وتبدلت النعم وحل الخوف محل الأمن والفقر محل الرغد بالعيش، وحلت الفوضى مكان انتظام الكلمة واجتماعها، والظلم والعدوان محل الرحمة». واستشهد آل الشيخ بالأمن والاستقرار في المملكة نتيجة تحكيمها لشريعة اللّه ودستورها كتاب اللّه وسنة رسوله ما جعل دول العالم تضرب الأمثال بها، داعياً اللّه أن يوفق حكامها وولاة أمرها وقيادتها الرشيدة. وتابع: رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم قال «من أطاعني فقد أطاع اللّه، ومن عصاني فقد عصا اللّه، ومن يطع الأمير فقد أطاعني ومن يعصي الأمير فقد عصاني».